QNB

محضر اجتماع
الجمعية العامة العادية

٢٠٢٣

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

رقم ٠٢٣/٥٩/٣٦
الإثنين الموافق ٢٠٢٣/٢/١٣

في تمام الساعة الرابعة والنصف من عصر يوم الاثنين الثاني والعشرون من شهر رجب ١٤٤٤هـ الموافق للثالث عشر من شهر فبراير ٢٠٢٣ عقدت الجمعية العامة العادية لمجموعة بنك قطر الوطني (QNB) اجتماعها رقم ٠٢٣/٥٩/٣٦، برئاسة سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري رئيس مجلس الإدارة وبحضور أصحاب السعادة والسيادة أعضاء مجلس الإدارة التالية أسماؤهم وذلك في قاعة الاجتماع بفندق منتجع فريج شرق - الدوحة:

• **سعادة الشيخ/ فهد بن فيصل بن ثاني آل ثاني**	**نائب رئيس مجلس الإدارة**
• **سعادة الشيخ/ حمد بن جبر بن جاسم آل ثاني**	**عضواً**
• **السيد/ فهد محمد فهد بوزوير**	**عضواً**
• **السيد/ بدر عبدالله درويش فخرو**	**عضواً**
• **السيد/ عبدالرحمن محمد جولو**	**عضواً**
• **السيد/ عادل حسن بن حسن الملا**	**عضواً**
• **السيد/ علي يوسف كمال**	**عضواً**

كما حضر الاجتماع كل من:

• **السيد/ سمير الشابوري**	**ممثلي إدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة**
• **السيد/ حمد محمد المناعي**	**ممثلي لمصرف قطر المركزي**
• **السيد/محمد عيسى عفيفي**	

كما حضر كل من:

• **السيد/أحمد أبو شرخ**	**ممثلي مراقب الحسابات الخارجي لحسابات البنك KPMG**
• **السيدة/ ديانا جيرارد**	

وقد حضر الاجتماع من الإدارة التنفيذية للبنك كل من:

• **السيد/ عبد الله مبارك آل خليفة**	الرئيس التنفيذي للمجموعة
• **السادة المدراء العامون التنفيذيون**	
• **السادة المدراء العامون**	
• **السادة مساعدي المدير العام**	
• **مدير إدارة التدقيق الداخلي ومدير إدارة الانضباط والمتابعة.**	
• **سكرتارية مجلس الإدارة**	

٢-الإعلان عن النصاب القانوني لعقد الاجتماع وترشيح مقرر للاجتماع وجامعين للأصوات.

بعد أن أفتتح سعادة رئيس الاجتماع، رحب بكل من السادة ممثلي إدارة شؤون الشركات بوزارة التجارة والصناعة، مندوبي مصرف قطر المركزي، بورصة قطر، هيئة قطر للأسواق المالية ومندوبي الصحافة، ثم طلب سعادته من مندوب المراقب الخارجي لحسابات البنك KPMG الإعلان عن النصاب القانوني لعقد اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة البنك حيث أعلن الآتي:

عدد الاسهم الحاضرة بالأصالة
٥,٤٨٠,٥٠١,٢٧١ سهماً

عدد الاسهم الحاضرة بالوكالة
١,٨٨١,٥٧٨,١٥٧ سهماً

وبذلك يكون مجموع الاسهم الحاضرة اجتماع الجمعية العامة العادية ٧,٣٦٢,٠٧٩,٤٢٢ سهماً وهو ما يعادل نسبة ٧٩,٧١٪ من مجموع العدد الكلي لأسهم البنك والبالغ عددها ٩,٢٣٦,٤٢٨,٥٧٠ سهماً. مما يعني اكتمال النصاب القانوني لانعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة البنك.

"مرفق قائمة بأسماء حاضري الاجتماع، وعدد الأسهم التي يمثلونها سواء بالأصالة أو بالوكالة".

تعيين مقرر للاجتماع وجامعي أصوات

بعد إعلان السيد/ أحمد أبو شرخ ممثل المراقب الخارجي لحسابات البنك السادة/ KPMG عن توفر النصاب القانوني لانعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية لمجموعة البنك، رشح سعادة الرئيس للجمعية السيد/ علي راشد المهندي لتعيينه كمقرر للجمعية العامة العادية والسيد/ فيصل مبارك الهتمي كجامع للأصوات وقد وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على هذا التعيين وفقاً لقرارها الآتي:

قرار رقم: ج ع ع/٠٢٣/٥٩/٣٦/٧١

بعد الاعلان عن توفر النصاب القانوني لانعقاد الجمعية العامة العادية، رشح سعادة الرئيس للجمعية العامة العادية، التالية أسماؤهم لتعينهم كمقرر وجامع أصوات.

١. السيد/ علي راشد المهندي مقرراً

٢. السيد/ فيصل مبارك الهتمي جامع أصوات

وقد وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على تعيين السادة المذكورة أسماؤهم أعلاه

٣- جدول أعمال الجمعية العامة العادية.

تلا سعادة رئيس مجلس الإدارة، ورئيس الاجتماع جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية على السادة المساهمين حاضري الاجتماع على النحو التالي:

١. سماع كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة، وتقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك ومركزه المالي خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وخطة عمل البنك لعام ٢٠٢٣.

٢. سماع تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن ميزانية البنك وعن الحسابات التي قدمها مجلس الإدارة والمصادقة عليه.

٣. مناقشة الميزانية وحساب الأرباح والخسائر للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ والمصادقة عليهما.

٤. الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة ٦٠٪ من القيمة الاسمية للسهم الواحد، أي بواقع (٠,٦٠) ريال لكل سهم.

٥. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وتحديد مكافآتهم.

٦. مناقشة تقرير الحوكمة الخاص بالبنك واعتماده.

٧. تعيين مراقب خارجي لحسابات البنك لعام ٢٠٢٣ وتحديد الأجر الذي يؤدى إليه.

بعد تلاوة سعادة الرئيس لبنود جدول أعمال الاجتماع ولعدم وجود اعتراض على جدول الاعمال الذي تشتمل بنوده وفقاً لما حدده القانون، وبعد استفسار سعادة الرئيس من حاضري الاجتماع عما جاء في جدول الاعمال، اتخذت الجمعية العامة العادية قرارها التالي حيال الجدول:

قرار رقم: ج ع ع/٠٢٣/٥٩/٣٦/٧٢

بعد تلاوة سعادة رئيس مجلس إدارة البنك ورئيس الاجتماع، بنود جدول أعمال اجتماع الجمعية العامة العادية رقم ٠٢٣/٥٩/٣٦، على السادة المساهمين المتضمن لجميع البنود التي حددها القانون، لم يرتأى أي من السادة المساهمين إجراء أي تعديل على جدول الأعمال، وعلى هذا وافقت الجمعية العامة العادية على بحث جميع البنود المدرجة عليه دون أي تعديل.

ثم انتقل سعادة رئيس الاجتماع إلى بنود وجدول الأعمال لبحثة بنداً بنداً على النحو التالي:

أولاً: كلمة سعادة رئيس مجلس الإدارة وتقرير مجلس الإدارة

كان هذا العام استثنائياً لدولة قطر، فقد تميز بأداء اقتصادي قوي مدعوم بارتفاع أسعار المواد النفطية وعملية التعافي من جائحة كوفيد-١٩ وتأثير بطولة كأس العالم FIFA 2022™. وأدى ذلك إلى تسريع وتيرة تنفيذ رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠ وساعد في عملية التحوّل نحو اقتصاد قائم على المعرفة.

في ضوء ذلك، حققت مجموعة QNB أداءً مالياً قوياً في عام ٢٠٢٢. وتمكّنا من تحقيق نمو قوي في صافي الأرباح الذي بلغ بعد تأثير التضخم عالي الشدة ١٤,٣ مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها ٩٪، في حين بلغ الدخل التشغيلي ٣٥,١ مليار ريال قطري، بزيادة نسبتها ٢٤٪. ونتيجة لذلك، لا يزال QNB ضمن أكبر ٥٠ بنكًا في العالم من حيث القيمة السوقية، فقد بلغت قيمته السوقية ٤٥,٧ مليار دولار أمريكي.

ولمكافأة مساهمينا، يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة ٦٠٪ من القيمة الاسمية للسهم، بما يعادل ٠,٦٠ ريال قطري للسهم الواحد.

على الرغم من الزخم الإيجابي والظروف المواتية التي شهدناها محلياً في قطر، كانت هناك بعض التحديات على المستوى العالمي، فقد أدى ارتفاع مخاطر السوق وتقلب الأوضاع الجيوسياسية إلى بقاء المستثمرين حذرين وأكثر ميلًا للاستثمار في أصول عالية الأمان. وتشير التخفيضات المتكررة لتوقعات النمو العالمي على مدار العام إلى تدهور الآفاق الاقتصادية.

في هذه البيئة غير المستقرة، نظل ملتزمين برؤيتنا واستراتيجيتنا طويلة المدى. وتتمثل رؤية QNB في أن يكون أحد البنوك الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا مع السعي لأن يكون البنك الأول في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. وتتماشى هذه الرؤية مع هدفنا المتمثل في تعزيز الازدهار والنمو المستدام في الأسواق التي نعمل فيها. وتركز استراتيجيتنا، التي تم تحديثها العام الماضي، على جوهر أعمالنا كبنك للخدمات المصرفية المتكاملة، يقدم خدمات عالية الجودة ومنتجات متطورة لتلبية احتياجات العملاء المالية. وللحفاظ على مكانة البنك الرائدة، فإننا ندرك أهمية الابتكار كعامل تمكين استراتيجي. ويُعتبر عرض القيمة الخاص بنا مدعوماً بالتكنولوجيا المتطورة والابتكار .

في غضون ذلك، ندرك أن الاستدامة ليست خياراً، بل هي ضرورة استراتيجية يتم تضمينها في نموذج أعمالنا وعملياتنا لتقديم مساهمة إيجابية للمجتمعات التي نتواجد فيها. كما أننا ندرك أهمية التمويل المستدام والعمليات المستدامة والأنشطة غير المصرفية في دعم المجتمعات التي نتواجد ونعمل فيها. وتشكل جميع هذه الركائز الثلاث جزءاً مهماً من هدفنا وتدعم جهود QNB لتحقيق النمو المستدام على المدى الطويل.

تتضمن استراتيجيتنا مكونات جديدة تتطلب منا تعزيز قدراتنا وطريقة عملنا وتفاعلنا. وبالتالي، يسعى QNB إلى تبني ثقافة وقيم مؤسسية تدعم تنفيذ استراتيجيته. وقد تميز هذا العام بنجاحنا في تنفيذ استراتيجيتنا مع العمل في نفس الوقت على الاستفادة من علامتنا التجارية وتعزيز علاقاتنا لتدعيم عروض أعمالنا.

يتيح لنا إطارنا القوي الخاص بالحوكمة متابعة التقدم الذي يحرزه البنك ويعمل على حماية أعمالنا. كما يسمح لنا نهجنا المتحفظ تجاه تقبل المخاطر بالاستفادة من الفرص الجديدة للنمو، ويساعدنا في نفس الوقت على الموازنة بين المخاطر والمكاسب. ويضمن إطار الحوكمة أيضاً قدرتنا على النجاح رغم التعقيدات المتزايدة ضمن شبكتنا مع الامتثال لمتطلبات الحوكمة في جميع البلدان التي نعمل فيها.

يضمن مجلس إدارة البنك التنفيذ الفعّال لاستراتيجيتنا ويعمل على توجيه أعمال المجموعة. وفي إطار دورنا كمجلس إدارة، فإننا نقوم بتقييم الاتجاهات الجديدة والاستراتيجية بشكل دوري لضمان التوافق بين عرض القيمة الذي يقدمه البنك وأهداف العمل والنموذج التشغيلي لتحقيق أفضل النتائج. ويضطلع مجلس الإدارة أيضاً بدور قيادي في ترسيخ ثقافة الشفافية والمساءلة والتعاون عبر المؤسسة. ومن هذا المنطلق، فإننا نشجع القيم والسلوكيات التي تعتبر مهمة في دعم أهداف البنك وتطلعاته.

أود أن أتقدم بخالص الشكر لعملائنا وشركائنا ومساهمينا على التزامهم المستمر، فقد كان لدعمهم دور أساسي في النجاح الذي حققناه في العام الحالي، وذلك إلى جانب التفاني الكبير من قبل موظفينا في كافة المستويات بالبنك.

وبالإنابة عن مجلس الإدارة، أود أن أعرب عن امتناني العميق لحضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير البلاد المفدى، على دعمه المستمر وتوجيهاته السديدة. كما يُعرب المجلس عن تقديره لمعالي الشيخ خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني، رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية، على دعمه المستمر. ونُعرب أيضاً عن تقديرنا لسعادة

الشيخ بندر بن محمد بن سعود آل ثاني، محافظ مصرف قطر المركزي، على جهوده الحثيثة لتعزيز وتطوير القطاع المصرفي في دولة قطر.

قرار رقم: ج ع ع/٠٢٣/٥٩/٣٦/٧٣

استمعت الجمعية العامة العادية إلى كلمة وتقرير مجلس الإدارة الذي قراءهما سعادة رئيس مجلس الإدارة ورئيس الاجتماع والتي تركزت حول نشاط البنك ومركزه المالي للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠٢٢ واللذان اشتملا على تقديم عرض شامل وشرح وافٍ عن أنشطة البنك ونتائجه المالية لعام ٢٠٢٢ وباستماع الجمعية العامة العادية لهذه الكلمة ولهذا التقرير، تكون قد أخذت علماً بما جاء فيهما.

ب-الخطة المستقبلية للبنك (خطة عمل البنك لعام ٢٠٢٣).

بعد انتهاء سعادة الرئيس من قراءة كلمته أنتقل إلى أهم أهداف خطة عمل البنك لعام ٢٠٢٢، حيث أشار سعادته إلى الاستمرار في تطوير البنية التكنولوجية للبنك لرفع كفاءة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء. المحافظة على مركز البنك الريادي على صعيد المنطقة والعالم. تأسيس بنوك رقمية متخصصة للتكيف مع تغير سلوك العملاء في عدد من الدول التي نعمل بها. الاستمرار في تطوير البنية التكنولوجية للبنك لرفع كفاءة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء. تعزيز قيمة العلامة التجارية للبنك. زيادة مساهمة العمليات الدولية في أرباح وموجودات البنك. إدارة سيولة البنك بفعالية والعمل على تنويع مصادرها. المحافظة على تحقيق نسبة متميزة للعائد على حقوق المساهمين. استمرار البحث عن فرص جديدة للتوسع الخارجي بموجب خطة البنك الاستراتيجية. المحافظة على نسبة تقطير اعلى من ٥٥٪.

وفي نهاية التداول في خطة عمل البنك اتخذت الجمعية العامة العادية قرارها التالي حيال هذا الموضوع:

قرار رقم: ج ع ع/٠٢٣/٥٩/٣٦/٧٤

استمعت الجمعية العامة العادية لأهم أهداف خطة عمل البنك لعام ٢٠٢٣ والتي قرأها سعادة رئيس مجلس الإدارة ورئيس الاجتماع وهي على النحو الآتي:

- المحافظة على مركز البنك الريادي على صعيد المنطقة والعالم.
- تأسيس بنوك رقمية متخصصة للتكيف مع تغير سلوك العملاء في عدد من الدول التي نعمل بها.
- الاستمرار في تطوير البنية التكنولوجية للبنك لرفع كفاءة الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء.
- تعزيز قيمة العلامة التجارية للبنك.
- زيادة مساهمة العمليات الدولية في أرباح وموجودات البنك.
- إدارة سيولة البنك بفعالية والعمل على تنويع مصادرها.
- المحافظة على تحقيق نسبة متميزة للعائد على حقوق المساهمين.
- استمرار البحث عن فرص جديدة للتوسع الخارجي بموجب خطة البنك الاستراتيجية.
- المحافظة على نسبة تقطير اعلى من ٥٥٪.

وبعد تداول الجمعية العامة العادية في بنود خطة عمل البنك لعام ٢٠٢٣، فإن الجمعية تعتمد هذه الخطة وتصادق عليها

ثانياً- تقرير المراقب الخارجي عن حسابات البنك لعام ٢٠٢٢م. المقدمة من قبل مجلس الإدارة والمصادقة عليه.

طلب سعادة الرئيس من ممثلي المدقق الخارجي بتقديم تقريرهم، حيث تفضل السيد/ أحمد أبو شرخ بتقديم تقريره كالآتي: "لقد دققنا البيانات المالية الموحدة كما هي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وبيانات الدخل والدخل الشامل والتغيرات في الحقوق الملكية والتدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ والإيضاحات التي تشتمل على السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى، برأينا ان البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة من جميع الجوانب الجوهرية المركز المالي الموحد للمجموعة ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وادائها المالي الموحد و تدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وذلك وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.

ثانياً، تقريرنا حول الالتزام بقانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الأخرى ذات الصلة متضمنة نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية، تشكلت النتيجة التي توصلنا اليها على إساس الأمور المبينة في هذا التقرير، نرى ان الدليل الذي حصلنا علية كافياً ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي وصلنا إليها وبناءً على نتائج إجراءات التأكد المحدد التي اجريناها لم يتبادر الى علمنا ما يجعلنا نعتقد ان بيان مجلس الإدارة لم يعُرض بصورة عادلة من جميع النواحي الجوهرية إن لدى البنك الإجراءات الكافية للالتزام بالنظام الأساسي للبنك وبنصوص القانون ولوائح هيئة قطر للأسواق المالية والتشريعات الاخرى ذات الصلة، أن البنك ملتزم بأحكام مواد نظام الحوكمة كما هي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

ثالثاً، تقريرنا حول ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية، تشكلت النتيجة التي توصلنا اليها على إساس المثبتة في هذا التقرير ونرى إن الدليل الذي حصلنا علية كافاً ومناسب لتكوين أساس للنتيجة التي توصلنا اليها وبناءً على نتائج إجراءات التأكد المعقول التي اجريناها نرى ان بيان مجلس الإدارة يعُرض بصورة عادلة، أن الرقابة الداخلية للمجموعة على التقارير المالية صممت وطبقت بصورة صحيحة وتعمل بشكل فعال وفقاً لأطار عمل لجنة المنظمات الراعية كما هو في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وشكراً."

قرار رقم: ج ع ع/٠٢٣/٥٩/٣٦/٧٥

استمعت الجمعية العامة العادية لشركة بنك قطر الوطني، إلى تقرير المراقب الخارجي (السادة/ KPMG) حول البيانات المالية لعام ٢٠٢٢م والذي القاه السيد/ أحمد أبو شرخ، وقد صادقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على ما جاء في هذا التقرير.

ثالثاً: مناقشة البيانات المالية للبنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر٢٠٢٢م.

أشار سعادة الرئيس إلى أن الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر تم نشرهما

في الصحف المحلية، ثم طلب من السادة المساهمين إبداء ملاحظاتهم واستفساراتهم حول البيانات المالية.

يوسف أبو حليقة: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أنا المساهم يوسف أبو حليقة أود بدايةً أن أشكر QNB على الأداء الجيد رغم التحديات التي مر بها البنك خلال سنة ٢٠٢٢، حيث استطاع أن ينمو ٩٪ وهذا شيء جيد لنا كمساهمين نشكركم عليه، بدايةً لدي استفسار للخطة المستقبلية للبنك في ظل التحديات الكثيرة وبالأخص تلك المتعلقة بتوقعات الركود

العالمي وامكانية انعكاس ذلك على زيادة نسبة الودائع والفوائد وهذا الأمر سيؤثر على تداول الأسهم والبورصة وكذلك قد يطال القطاع العقاري، وبالتالي من الممكن أن نرى نوع من الركود والكل يعرف أن الاقتصاد القطري قوي ولكن عامل التضخم قد يطالنا في هذه الحالة، فما دور البنك في هذه المرحلة ؟ السؤال الثاني، نلاحظ ان هناك أمور ذكرت في السنوات الماضية ولم نرها على طبيعة الحال مثل برج اللوسيل هل البنك يتأنى في انجاز هذا المشروع في هذه المرحلة؟ وشكراً.

سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري:
رئيس مجلس الإدارة

شكراً الأخ يوسف سنجاوب السؤال الثاني اولًا، برج بنك قطر في اللوسيل جاري العمل عليه ومن الممكن أنك لاحظت خلال بطولة كأس العالم أن البرج كان من الأبراج المنيرة بشكل جميل وكان من المناظر المميزة، العمل قائم بكل يدٍ وساق وسننتقل هنالك قريباً إن شاء الله.

أما بالنسبة لسؤالك الأول طبعاً نحن نتفق معك بأن هناك تحدياتٍ كثيرة للسنة القادمة بالنسبة للاقتصاد العالمي والتضخم وأسعار الفائدة ولكن طبعاً السياسة التي ينتهجها البنك دائماً هي سياسة متحفظة في عملية الأرباح وعملية التوزيعات وأخذ المخصصات كما أن محفظة البنك الائتمانية موزعة بشكل جيد ولا يوجد لدينا تركيز في المحفظة، وعلى سبيل المثال فإن المحفظة العقارية للبنك تبلغ قرابة ٨٢ مليار ريال قطري أي ما نسبته (١٠٪) من المحفظة الائتمانية، ولقد مررنا بظروف أصعب في السنوات السابقة مقارنة بالظروف التي قد نشهدها وفق توقعات ٢٠٢٣، وبالتالي نود أن نطمئنك ونطمئن المساهمين أن البنك في وضع جيد وقادر على التعامل مع أي صدمات اقتصادية بالرغم من التضخم الكبير الذي حدث في بعض الدول التي تتواجد فيها مثل تركيا إلا أننا حققنا أرباح أكبر بكثير فالسياسة التي نتبعها هي التي ساعدتنا كثيراً في التعامل مع الأزمات العالمية التي مررنا بها، شكراً أخ يوسف.

وفي ختام تداول الجمعية بما جاء في البيانات المالية للبنك للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م، اتخذت قرارها الآتي:

قرار رقم: ج ع ع/٠٢٣/٥٩/٣٦/٧٦

تداولت الجمعية العامة العادية لشركة بنك قطر الوطني في البيانات المالية لمجموعة البنك للسنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١، وبعد التداول بما جاء في هذه البيانات، واستماع السادة المساهمين إلى إجابات سعادة الرئيس على اسئلتهم واستفساراتهم فإن الجمعية العامة العادية تصادق على البيانات المالية المدققة من قبل المراقب الخارجي لحسابات البنك السادة KPMG للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.

رابعاً: مقترح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح البنك لعام ٢٠٢٢م.

بداية، أفاد سعادة الرئيس بأنه في ضوء النتائج المالية لعام ٢٠٢٢ واستناداً إلى الهدف المتمثل في تحقيق أكبر عائد على حقوق المساهمين في المدى المتوسط والطويل، يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة العادية بتوزيع صافي أرباح البنك العائد إلى المساهمين لعام ٢٠٢٢ والبالغة والبالغ (١٤,٣) مليار ريال قطري على النحو الآتي:

١) توزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة ٦٠٪ من القيمة الإسمية للسهم الواحد (أي بواقع (٠,٦٠) ريال قطري لكل سهم) أي ما يعادل مبلغ (٥,٥) مليار ريال قطري خمس مليارات وخمسمائة مليون ريال قطري.

٢) تحويل مبلغ (١) مليار ريال قطري إلى احتياطي المخاطر ليصبح رصيد احتياطي المخاطر (١١) مليار ريال قطري.

٣) تحويل مبلغ (١,١) مليار ريال قطري الذي يمثل الفائدة على الأدوات المالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي.

٤) تحويل المبالغ اللازمة المتعلقة بدعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ وتعليمات مصرف قطر المركزي.

٥) تحويل المتبقي من صافي الربح العائد إلى مساهمي البنك والبالغ (٦,٣) مليار ريال قطري إلى أرباح مدورة.

ثم طلب من السادة المساهمين إبداء ملاحظاتهم واستفساراتهم حول مقترح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح البنك لعام ٢٠٢٢م حيث تم طرح الأسئلة الاتية:

مساهم لم يعرف بنفسة (١): نشكر لكم توزيع الأرباح ولكن منذ سنوات وتوزيع أرباح البنك بنفس المعدل تقريباً حتى أنه في الماضي كان التوزيع ٤٥٪ على المساهمين، والأمر الثاني الذي أود معرفته يتعلق بالمبلغ المتبقي والبالغ ٦,٣ مليار ريال قطري والذي سيتم تحويله إلى أرباح مدورة هل يمكن شرح هذه النقطة؟

سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري:
رئيس مجلس الإدارة

نحرص باستمرار على مواصلة توزيع الأرباح بما يحقق مصالح للمساهمين على المدى القصير والطويل، ولكن منهجية البنك تركز على المدى الطويل أكثر من المدى القصير وأحد الأمور التي ذكرناها منذ قليل موضوع المخاطر والتقلبات المالية المتوقعة في السنوات القادمة، فالسياسة المتحفظة للبنك هي في صالح المساهمين على المدى الطويل وبالنظر إلى مقترح التوزيع للسنة السابقة والذي كان ٠,٥٥ ريال قطري وهذه السنة ٠,٦٠ ريال قطري فمن الواضح أن هدف البنك تحقيق عائد مناسب للمساهمين دون الإضرار بالسوق بأي شكل من الأشكال مع مراعاة المخاطر المختلفة التي تواجه البنك، وبالتالي قيام البنك بتحويل ٦,٣ مليار ريال قطري إلى رأس المال مهم جداً للبنك لدعم متانته المالية، ولو لم نعمل بهذه الطريقة من الممكن أن يتضرر البنك، وأود أن أطرح مثالًا على أهمية ذلك وهو في حال توجه البنك لرفع رأسماله دون القيام بتحويل الأرباح المدورة فإن هذا سيشكل عبء كبير على المساهمين.

انا أرى أن التوزيع المقترح متوازن يراعي مصلحة المساهمين ويحافظ على متانة البنك، وشكراً.

مساهم لم يعرف بنفسة (٢): مرحباً يا صاحب السعادة، سؤالي عن توزيع الأرباح، حيث أرى أن البنك عاد إلى توزيعه كما كان في ٢٠١٩ بالرغم من تحقيق أرباحاً أكبر بكثير وقد اتخذ المدير المالي بشكل متحفظ مخصصات كبيرة للغاية خلال السنوات الثلاث الماضية لذلك لا يوجد سيناريو يمكن تصوره يمنع البنك من توزيع أرباح بقيمة ٧٥٪ على الأقل من رأس المال، لأن البنك يدفع فقط القليل جداً من الأرباح، ووجهة نظري هي ان البنك يمكنه بسهولة تحمل ٥٠٪ من الربح ليتم دفع ٧٥٪ من رأس المال بشكل مريح من أرباحه وشكراً

سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري:
رئيس مجلس الإدارة

شكراً جزيلًا، نقدر سؤالك وأرى النقطة التي أتيتم منها، كما تعلمون البنوك مختلفة عن المؤسسات الأخرى لأن هناك ضغوط من أجل الحفاظ على كفاية رأس المال والتعامل مع الأصول الخطرة ويمكن الاطلاع على تقرير صندوق النقد الدولي وآراء المحللين حول

كيفية رؤيتهم للأمور أنا اتفق معك أن البنك يمكنه توزيع نسبة ٥٠٪ ٦٠٪ أو ٧٠٪ ولكن نحن قلقون أكثر من ناحية الاستدامة الاستراتيجية، لو نظرت إلى العائد والأداء الإجمالي للبنك خلال السنوات الخمس الماضية كان يعطي ٦٦٪، اجمالي العوائد مقابل ٥٣٪ من أجل تحقيق تبادل أفضل للأوراق المالية لذلك كان أداء البنك جيداً مع توزيع أرباح كافية.

السيد/ فهد الجيدة: هل هناك نية لزيادة رأس مال البنك؟

سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري:
رئيس مجلس الإدارة

حالياً لا توجد نية ولكن كل شيء وارد في المستقبل

السيد/ منصور صالح
فردان للاستثمار

أولًا أود أن اشكركم على التقدم وعلى أداء البنك خلال العام الذي شهد الكثير من التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية والتضخم، لا يوجد لدينا قلق من ناحية الأرباح ولكن ما هي خطة البنك للتوسع للثلاث سنوات القادمة؟ انا أرى أن هناك فرص ذهبية لـ QNB في السعودية، وأنا رأيت مؤخراً اعلان تعاقد البنك مع شركة العجلان جروب ولكن لدى QNB فرصة كبيرة وجيدة في السوق السعودي؟ السؤال الثاني هل هناك نية بعد توقيع مذكرة التفاهم ما بين QSE وتداول أن يكون هناك قائمه مزدوجة؟ شكراً

سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري:
رئيس مجلس الإدارة

ملاحظات قيمة ونشكرك على السؤال بالنسبة للخطط المستقبلية للبنك فهي أن نكون في المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وافريقيا وجنوب شرق آسيا، نعم نحن نرى فرص كثيرة كما ذكرت، تجربتنا في السعودية ومؤخراً وقعنا على مذكرة لإنشاء بنك الكتروني كامل يقوم بكافة الأعمال المصرفية وهذه واحد من المبادرات التي اخذناها مؤخراً حيث استفدنا من تجربتنا في تركيا وفي مصر أيضاً في هذا المجال ونعتقد أن السوق السعودي سوق كبير وسوق مكمل للسوق القطري حالياً لدينا فرع واحد في الرياض ولكن إن شاء الله ممكن نتوسع بحيث يكون لدينا فروع كثيرة.

أما بالنسبة لمذكرة التفاهم التي ذكرتها، ليس لدي التفاصيل الكاملة، كان هناك قائمة مزدوجة ولكن لم يحددوا أسامي الشركات ولكن اذا كان هناك فرصه للبنك لن نتردد أن نطرحها مع الاخوان في السعودية ان شاء الله.

السيد/ راقون فينو غوبال: مساء الخير سيادة الرئيس أشكرك على وقتك، اسمي راقون فينو غوبال. أنا مستثمر فردي وأود أن أشكركم على توفير ملاذ آمن للاستثمار، أود أن أعرف ما إذا كان سيتم نشر تقارير ربع سنوية بشكل تفصيلي لأني أرى انه لم يتم تقديم سوى الحد الأدنى من المعلومات حول التحليل الربع سنوي؟ سؤالي الثاني بخصوص سعر السهم الذي سقط من ٢٧ ريال الي ١٦ ريال أي أكثر من ٤٠٪ هل لديك أي تعليق على ذلك ؟

سعادة السيد/ علي بن أحمد الكواري:
رئيس مجلس الإدارة

اولًا وقبل كل شيء أعتقد أن QNB يكشف الكثير من التفاصيل والمعلومات في التقارير الربع سنوية، لا أعلم مرجعيّتك في الحصول على المعلومات المتعلقة بالتقارير ربع السنوية ولكن يتم الكشف عن جميع المعلومات، لذلك إذا كانت لديك مشكلة محددة سوف أطلب من بعض زملائي من قسم علاقة المستثمر أن يجلسوا معك ويرشدونك.

أما بخصوص سؤالك الثاني حول سعر السهم هناك عوامل كثير تأثر على قيمة السهم منها عوامل اقليميه ومنها دوليه وهنالك

عوامل أخرى كأسعار الفائدة وبسبب سياسة الاحتياطي الفدرالي التي انتهجها ورفعه أسعار الفائدة لمحاربة التضخم، اذا القيت نظرة على سوق الأسهم القطرية تراها ناقص ٢,٧٪ منذ بداية العام ولكن أداء البنك كان ممتاز ولذلك تجد كثير من المستثمرين يتحققون من أداء الشركة وليس أداء السوق وأداء البنك كان متميز في آخر خمس سنوات.

هذا وبعد الإجابة على أسالة المساهمين وافقت الجمعية العامة العادية بالإجماع على التوصية التي تقدم بها سعادة الرئيس والمتعلقة بتوزيع صافي أرباح مجموعة البنك العائد إلى مساهمي البنك وفقاً لما جاء أعلاه. ووفقاً لما أشار إليه سعادة الرئيس باتخاذ القرار الآتي:

قرار رقم: ج ع ع/٠٢٣/٥٩/٣٦/٧٧

في ختام تداول الجمعية العامة العادية، في مقترح مجلس الإدارة الخاص بتوزيع صافي أرباح البنك العائد إلى مساهمي البنك والبالغ (١٤,٣) مليار ريال قطري، فإن الجمعية العامة تصادق على توصية مجلس الإدارة بتوزيع صافي أرباح البنك على النحو الآتي:

٦) توزيع أرباح نقدية على السادة المساهمين بنسبة ٦٠٪ من القيمة الإسمية للسهم الواحد (أي بواقع (٠,٦٠) ريال قطري لكل سهم) أي ما يعادل مبلغ (٥,٥) مليار ريال قطري خمس مليارات وخمسمائة مليون ريال قطري.

٧) تحويل مبلغ (١) مليار ريال قطري إلى احتياطي المخاطر ليصبح رصيد احتياطي المخاطر (١١) مليار ريال قطري.

٨) تحويل مبلغ (١,١) مليار ريال قطري الذي يمثل الفائدة على الأدوات المالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي.

٩) تحويل المبالغ اللازمة المتعلقة بدعم الأنشطة الرياضية والاجتماعية بموجب القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٨ وتعليمات مصرف قطر المركزي.

تحويل المتبقي من صافي الربح العائد إلى مساهمي البنك والبالغ (٦,٣) مليار ريال قطري إلى أرباح مدورة.

خامساً: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة واعتماد مكافآتهم.

في بداية تداول الجمعية العامة العادية لبند إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة واعتماد مكافآتهم طلب سعادة الرئيس من الجمعية العامة العادية تبرئة ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١م.

ثم نبه سعادته السادة المساهمين بأن البنك قد أعد كشفاً تفصيلياً متضمناً القروض النقدية والاعتمادات والضمانات وأية مبالغ أخرى قدمها البنك خلال السنة المالية لرئيس وأعضاء المجلس وفقاً لنص المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية رقم (١١) لسنة ٢٠١٥م، ويفترض أن يكون السادة المساهمين قد اطلعوا على هذا الكشف حسبما جاء في الإعلان الذي تم نشره في الصحف المحلية وفي الدعوة التي أرسلت إليهم.

ثم تلا سعادته توصية مجلس الإدارة بخصوص مكافآت السادة أعضاء مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه وإبراء ذمتهم، كما تلا سياسة مكافآت أعضاء المجلس والآلية المتبعة في ذلك وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي والسياسة المعتمدة من الجمعية العامة

العادية للبنك باجتماعاتها السابقة لائحة لتحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وفق الآلية الآتية:

سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة

استناداً إلى تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٠٨/٦، الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٤م فقد اعتمدت الجمعية العامة العادية باجتماعاتها السابقة لائحة لتحديد مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وفق الآلية الآتية بحيث تعرض مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على الجمعية العامة العادية وتعتمد من قبلها سنوياً.

١. تعرض مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على الجمعية العامة العادية وتعتمد من قبلها سنوياً.

٢. تمثل مكافأة أعضاء المجلس كافة البدلات والأتعاب والمزايا التي يتقاضونها.

٣. يتوجب أن تتناسب المكافأة مع الجهد الذي يبذله أعضاء المجلس في تنمية أعمال البنك وزيادة ربحيته.

٤. يتم احتساب المكافأة كنسبة من الأرباح على أن لا تتجاوز ٠,٥ ٪ من أرباح العام.

٥. تعامل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كمصروف (عبء على الأرباح).

٦. مراعاة تعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٤ بهذا الخصوص.

بعد سماع الجمعية العامة العادية لتوصية مجلس الإدارة حول قيمة مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، فقد وافقت الجمعية على صرف مكافآت لأصحاب السعادة والسيادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة والجان المنبثقة وفقاً لما هو وارد في القرار:

قرار رقم: ج ع ع/٢٠٢٣/٥٩/٣٦/٧٨

أولًا: إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة:

تداولت الجمعية العامة العادية لشركة بنك قطر الوطني في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة، وقد وافقت الجمعية العامة العادية على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م.

ثانياً: سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة.

استناداً إلى تعميم مصرف قطر المركزي رقم ٢٠٠٨/٦ الصادر بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٤ بخصوص إعتماد الجمعية العامة العادية لسياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، فإن الجمعية العامة العادية تعتمد سياسة مكافأة أعضاء مجلس الإدارة الآتية:

١. تعرض مكافأة أعضاء مجلس الإدارة على الجمعية العامة العادية وتعتمد من قبلها سنوياً.

٢. تمثل مكافأة أعضاء المجلس كافة البدلات والأتعاب والمزايا التي يتقاضونها.

٣. يتوجب أن تتناسب المكافأة مع الجهد الذي يبذله أعضاء المجلس في تنمية أعمال البنك وزيادة ربحيته.

٤. يتم احتساب المكافأة كنسبة من الأرباح على أن لا تتجاوز ٠,٥ ٪ من صافي أرباح العام.

٥. تعامل مكافأة أعضاء مجلس الإدارة كمصروف (عبء على الأرباح).

مراعاة تعليمات مصرف قطر المركزي الصادرة بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٤ بهذا الخصوص.

ثالثاً مكافأة أعضاء مجلس الإدارة:

بعد سماع الجمعية العامة العادية لتوصية مجلس الإدارة حول قيمة مكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، فقد وافقت الجمعية على صرف المكافآت التالية لأصحاب السعادة والسيادة رئيس وأعضاء المجلس.

١- مكافأة سعادة رئيس المجلس والسادة أعضاء المجلـــس	١٥,٥٠٠,٠٠٠ ريال قطري
٢- مكافأة سعادة رئيـس اللجنـة التنفيذيـة والسادة الأعضـاء	٣٦٠,٠٠٠ ريال قطري
٣- مكافأة سعادة رئيس لجنة المخاطر والسادة الأعضاء	٣٦٠,٠٠٠ ريال قطري
٤- مكافأة سعادة رئيس وأعضاء لجنة الترشيحات والحوكمة والمكافآت والسياسات	٣٦٠,٠٠٠ ريال قطري
٥- مكافأة سعادة رئيس وأعضاء لجنة التدقيـق في مجـلـس الإدارة	٣٦٠,٠٠٠ ريال قطري
المجمـــوع	١٦,٩٤٠,٠٠٠/= ريال قطري

سـادساً: تقرير الحوكمة السنوي لعام ٢٠٢٢م.

تفضل سعادة رئيس مجلس الإدارة موضحاً أنه استناداً إلى تعليمات مصرف قطر المركزي ومتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، يسرنا أن نقدم لكم تقرير الحوكمة الخاص بمجموعة QNB لعام ٢٠٢٢ والذي تم إعداده باللغتين العربية والإنجليزية وبما يتوافق مع متطلبات الجهات التنظيمية والإشرافية وهو متاح خارج القاعة، ويمكن لجميع المساهمين الحصول على نسخة منه للاطلاع عليه.

ويعكس التقرير مواصلة مجموعة QNB عملها على تعزيز إطار الحوكمة الخاص بها وبما يتماشى مع آخر المستجدات والمتطلبات التنظيمية وأفضل الممارسات الدولية الرائدة وذلك باعتبارها ركن أساسي لدعم كفاءة عمليات المجموعة وتوجهاتها الاستراتيجية ورؤيتها الهادفة إلى الحفاظ على مركزها كأكبر مؤسسة مالية في الشرق الأوسط وإفريقيا وجنوب شرق آسيا، الأمر الذي يساهم في نمو وتطوير القطاع المالي محلياً ودولياً وتحقيق تطلعات مساهمينا.

وفي ختام التداول في هذا الموضوع اتخذت الجمعية العامة العادية قرارها التالي بهذا الخصوص:

قرار رقم: ج ع ع/٢٠٢٣/٥٩/٣٦/٧٩

باطلاع الجمعية العامة العادية على تقرير الحوكمة الخاص بمجموعة البنك لعام ٢٠٢٢ والذي تم إعداده وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ووفقاً لمتطلبات هيئة قطر للأسواق المالية، فإن الجمعية العامة العادية تعتمد تقرير الحوكمة السنوي الخاص بمجموعة البنك لعام ٢٠٢٢م.

سابعاً: تعيين مراقب خارجي لحسابات البنك لعام ٢٠٢٢.

في بداية تداول هذا البند طلب سعادة الرئيس من المدقق الخارجي الخروج من القاعة لتتم مناقشة هذا البند من قبل الجمعية بعد خروج المدقق الخارجي من قاعة الاجتماع أشار سعادة الرئيس إلى تعليمات مصرف قطر المركزي وقانون الشركات التجارية بأن لا تتجاوز مدة تعيين المراقب الخارجي لخمس سنوات متصلة.

وبما أنه قد مضى على تعيين المراقب الخارجي الحالي KPMG خمس سنوات، فإن مجلس الإدارة، يوصي الجمعية العامة العادية بتعيين السادة أرنست أند يونغ كمراقب خارجي لحسابات مجموعة البنك لعام ٢٠٢٣م، بأتعاب مقدارها ٣,٢٩٢,٠٠٠ ريـال قطري (ثلاثة ملايين ومائتان واثنان وتسعون ألف ريال قطري لاغير) شاملة تدقيق حسابات الفروع المحلية والخارجية. وفي ختام التداول في هذا الموضوع اتخذت الجمعية قرارها الآتي:

قرار رقم: ج ع ع/٠٢٣/٥٩/٣٦/٨٠

تداولت الجمعية العامة العادية في موضوع تعيين مراقب خارجي لحسابات البنك لعـــــام ٢٠٢٣، واســـــتنـــــاداً إلـــــى توصيـــــة مجـــلـــــس الإدارة بـــمـــــوجـــــب قـــــــراره رقـــــــم م أ/٠٢٢/٧/٥٨/٢٦٦/٢٨٤٢ الصادر بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٢٩، فإن الجمعية العامة العادية تعتمد تعيين السادة EY ليكون مراقباً خارجياً لحسابات البنـــــك لعـــــام ٢٠٢٣ بأتعـــب سنويـــة مقـــدارها ٣,٢٩٢,٠٠٠ ريـال قطري (ثلاثة ملايين ومائتان واثنان وتسعون ألف ريال قطري لاغير) شاملة تدقيق حسابات الفروع المحلية والخارجية، وذلك بعد الحصول على الموافقات الرسمية لهذا التعيين.

هذا وفي تمام الساعة الخامسة وخمسة عشر دقيقة، أعلن سعادة الرئيس انفضاض اجتماع الجمعية العامة العادية لشركة البنك.

علي بن أحمد الكواري
رئيس مجلس الإدارة

فيصل مبارك الهتمي
جامع أصوات

علي راشد المهندي
مقرر الجمعية العامة العادية

جوبال بالاسوبرامانيام
ممثل مراقب الحسابات الخارجي (KPMG)

محضر اجتماع
الجمعية العامة العادية